S/2009/570

الأمم المتحدة



Distr.: General
29 October 2009
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ الموجهة من القاضي باتريك روبنسون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر المرفق).

يلتمس الرئيس روبنسون تمديد مدة ولاية القاضيين المخصصين، القاضية كيمبرلي بروست (كندا) والقاضي أولي بيورن ستولي (النرويج) إلى نهاية آذار/مارس ٢٠١٠، كي يتمكنا من الانتهاء من الحكم في قضية المدعي العام ضد بوبوفيتش وآخرين. ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٣٧ (٢٠٠٨)، تنتهي الولاية الحالية للقاضية بروست والقاضي ستولي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

ولا ينص النظام الأساسي للمحكمة الدولية على تمديد ولاية القضاة المخصصين. وفي غياب هذا الحكم، تلزم موافقة مجلس الأمن، بوصفه الهيئة الأم للمحكمة الدولية، والجمعية العامة، بوصفها الهيئة التي تنتخب قضاة المحكمة.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على الرسالة الموجهة من الرئيس روبنسون.

(توقيع) **بان** كي - مون

* عُمم أيضا في الوثيقة A/64/510.

031109 021109 09-58611 (A)



المرفق*

أتشرف بالإشارة إلى الجلسة العامة ١١٦ للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين المعقودة في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٥، التي انتخب فيها ٢٧ قاضيا مخصصا للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لولاية مدتها أربع سنوات. وأشير أيضا إلى القرار ١٨٣٧ (٢٠٠٨) والقرار ١٨٧٧ (٢٠٠٩) اللذين اتخذهما مجلس الأمن في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ و ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩، على التوالي.

وأود بهذه الرسالة الإبلاغ بأنه، نظرا لعوامل غير متوقعة متصلة بنطاق وتعقد قضية بوبوفيتش وآخرين، تأخر إصدار الحكم ولن يصدر إلا في نهاية آذار/مارس ٢٠١٠. وستنتهي مدة ولايتي القاضيين المخصصين العاملين في قضية بوبوفيتش وآخرين، وهما القاضية كيمبرلي بروست (كندا) والقاضي أولي بيورن ستولي (النرويج)، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وبناء على ذلك، سيلزم تمديد ولايتيهما كي يتمكنا من إنجاز مهمتهما في هذه القضية، وكي يتمكنا من مواصلة الخدمة بعد انقضاء إجمالي مدة الخدمة المنصوص عليها في الفقرة ٢ من المادة ١٣ مكررا ثالثا من النظام الأساسي للمحكمة.

وتمديد ولايتي القاضية كيمبرلي بروست والقاضي أولي بيورن ستولي إلى غاية آذار/مارس ٢٠١٠، بالاقتران مع تعيين القاضية بريسكا ماتيمبا نيامبي (زامبيا) اعتبارا من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بهدف الشروع في محاكمة توليمير، سيجعل المحكمة تتجاوز بقاض مخصص واحد لمدة أربعة أشهر العدد الأقصى القانوني المحدد لها من القضاة المخصصين وهو ١٢ قاضيا مخصصا. وأشير، في هذا الصدد، إلى أن القرار ١٨٧٧ (٢٠٠٩) أذن لكم بتجاوز العدد الأقصى المحدد باثني عشر قاضيا مخصصا على ألا يتجاوز ١٣ قاضيا كحد أقصى في أي وقت من الأوقات، ولكن فقط إلى غاية ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩.

وبناء على ذلك، لقد صار من الضروري التماس تمديد الولايات المحددة في قراري مجلس الأمن ١٨٠٠ (٢٠٠٨) و ١٨٧٧ (٢٠٠٩) بما أن المحكمة الدولية ستواصل الاحتفاظ بعدد كلي من القضاة المخصصين يتجاوز الحد القانوني إلى غاية إصدار الحكم في قضية بوبوفيتش وآخرين.

وفي حين أنه من المؤسف عدم الوفاء بالتاريخ المتوقع لإصدار الحكم في قضية بوبوفيتش وآخرين، فإن تقدير طول محاكمة من المحاكمات، بما في ذلك إصدار حكم فيها، ليس مسألة يسيرة. وتنطوي قضية بوبوفيتش وآخرين على تهم متعددة، تشمل تهم إبادة

* عمم أيضا في الوثيقة A/64/510.

جماعية وجرائم ضد الإنسانية يزعم أنها ارتكبت في ٢٠ موقعا مختلفا من مواقع الجرائم في سريبرينيتشا ملاذ الأمم المتحدة الآمن السابق؛ وتضم القضية أيضا سبعة متهمين وتتناول عددا كبيرا من القوات العسكرية وأكثر من ٠٠٠ ٧ ضحية مزعومة. وقد أحرزت القضية تقدما مطردا منذ بدايتها و لم تتعرض لأي تأخيرات كبيرة. إلا أنه في مرحلة جد متقدمة من القضية، كان من الضروري إعادة فتح قضية الادعاء العام نظرا لاكتشاف أدلة في الفترة الأخيرة وتسبب هذا في تمديد الإجراءات.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه المسألة على وجه الاستعجال.

(توقيع) باتريك **روبنسون**
الرئيس